وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر

فرقة البحث PRFU: إشكالية الاختيار الأمثل لنظم الصرف الحديثة في البلدان النامية ودورها في تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية -دراسة حالة الجزائر-

شهادة مشاركة

يشهد كل من السيد رئيس الملتقى الوطني والسيد مدير المخبر والسيد عميد الكلية، بأن:

د. زلاقي حنان من: جامعة محمد بوضياف المسيلة

قد شارك (ت) بمداخلة تحت عنوان:

التطور التاريخي لنظام سعر الصرف المطبق في الجزائر

في فعاليات الملتقى الوطني حول "إشكالية اختيار نظام الصرف الأمثل في الدول النامية ودوره في تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية" المنعقد يوم 05 ماي 2025 بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

عميد الكلية

عميد كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أ. ختيم محمد العيد

مدير المخبر

أ.د. برحومة عبد الحميد

رئيس الملتقى

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

بسمة محار

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر
قسم العلوم الاقتصادية

فرقة البحث PRFU: إشكالية الاختيار الأمثل لنظم الصرف الحديثة في البلدان النامية ودورها في تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية- دراسة حالة الجزائر

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
الملتقى الوطني حول
إشكالية إختيار نظام الصرف الأمثل في الدول النامية و دوره في تحقيق التوازنات الداخلية و الخارجية

الملتقى الوطني الهجين حول:

إشكالية اختيار نظام الصرف الأمثل في الدول النامية ودوره في تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية

يوم 05-05-2025 بقاعة المحاضرات المرحوم الطاهر سرايش

برنامج الملتقى

البرنامج

التوقيت	جلسة الافتتاح حضوريا
10.00 - 9.00	قراءة آيات بينات من القرآن الكريم؛ الاستماع إلى النشيد الوطني؛ كلمة رئيس الملتقى: الأستاذ الدكتور بن محاد سمير؛ الكلمة التقديمية لعميد كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: الأستاذ الدكتور ختيم محمد الغيد؛ كلمة الافتتاح الرسمي للملتقى رئيس جامعة محمد بوضياف بالمسيلة: الأستاذ الدكتور بودلاعة عمار.

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
الملتقى الوطني حول
إشكالية إختيار نظام الصرف الأمثل في الدول النامية و دوره في تحقيق التوازنات الداخلية و الخارجية

الجلسة الأولى: حضوريا رئيس الجلسة: الأستاذ الدكتور بلعباس رابح — المقرر: الأستاذ الدكتور غلاب فاتح		قاعة المحاضرات المرحوم الطاهر سرايش
التوقيت	عنوان المداخلة	المتدخل	المؤسسة
10.10-10.00	*تقديم مشروع فرقة البحث: إشكالية الاختيار الأمثل لنظم الصرف الحديثة في البلدان النامية ودورها في تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية- دراسة حالة الجزائر*	أ.د. طيبي حمزة *(رئيس مشروع البحث)*	جامعة محمد بوضياف المسيلة
10.30-10.10	*ضيف شرف الملتقى*	أ.د. دعاس خليل	جامعة الجزائر 3

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
الملتقى الوطني حول
إشكالية إختيار نظام الصرف الأمثل في الدول النامية و دوره في تحقيق التوازنات الداخلية و الخارجية

10.30-10.45	الأثار التضخمية لتقلبات أسعار الصرف: اقتراحات لصياغة وتنفيذ السياسة النقدية في الجزائر	د. نذير ياسين د. شوبار الياس د. عابي وليد	جامعة محمد بوضياف المسيلة المركز الجامعي سي الحواس- بريكة
10.45-11.00	المؤشرات الكلية للاستقرار المالي ومدى استجابتها لتغيرات سعر الصرف في الجزائر للفترة 2010-2024	د. قسمية مصطفى	جامعة لونيسي علي – البليدة 2
11.00-11.15	تأثير تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (1990 . 2020)	أ.د. السعيد بن لخضر أ.د. شنبي صورية د. غضبان فاطمة الزهراء	جامعة محمد بوضياف المسيلة
11.15-11.30	سعر الصرف الموازي كمظهر من مظاهر الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر	د. برو هشام	جامعة محمد بوضياف المسيلة
11.30-11.45	دراسة أثر محددات الاستقرار المالي على مؤشر سعر الصرف في الجزائر	أ.د. زيتوني كمال د. بيصار عبد الحكيم أ.د. بوتيارة عنتر	جامعة محمد بوضياف المسيلة
11.45-12.00	تطور سياسات سعر الصرف في الجزائر وأثرها على الاقتصاد الوطني: دراسة تحليلية لأدوات السياسة النقدية والمالية خلال الفترة (2014 – 2025)	د. بوطكوك عمار د. قدوش نبيل د. كثير عيسى	جامعة عباس لغرور خنشلة جامعة محمد بوضياف المسيلة
12.00-12.15	أثر محددات أنظمة الصرف على الأداء الاقتصادي الكلي في الدول النامية	أ.د. زغبة طلال د. شادي نور الدين	جامعة محمد بوضياف المسيلة
12.15-13.00	**مناقشة عامة**		

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير
الملتقى الوطني حول
إشكالية إختيار نظام الصرف الأمثل
في الدول النامية و دوره في تحقيق
التوازنات الداخلية و الخارجية

الجلسة الثانية: حضوريا رئيس الجلسة: الأستاذ الدكتور نذير عبد الرزاق المقرر: الدكتورة زلاقي حنان			قاعة المناقشات بالجناح B
التوقيت	عنوان المداخلة	المتدخل	المؤسسة
10.40-10.30	*أثر تقلبات سعر الصرف على ديناميكية التضخم في الاقتصاد الجزائري في الأجلين القصير والطويل - أدلة تجريبية للفترة 1970-2023*	د. يوسفي الحسين د. حمريط عبد اللطيف د. بلقليل نور الدين	جامعة محمد بوضياف المسيلة
10.50-10.40	*اختيار الأمثل لنظام سعر الصرف وعلاقته بالمؤشرات الاقتصادية الكلية: دراسة نظرية نقدية*	د. مجناح فؤاد	جامعة محمد بوضياف المسيلة
11.00-10.50	*التطور التاريخي لنظام سعر الصرف المطبق في الجزائر*	د. مشتر فطيمة د. صالحي أسماء د. زلاقي حنان	جامعة محمد بوضياف المسيلة
11.10-11.00	*الآثار الاقتصادية للعملات الرقمية*	د. كمال الدين أبا سفيان أ.د. بن البار امحمد د. مهوبي فطيمة	جامعة محمد بوضياف المسيلة
11.20-11.10	*تأثير نظام سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2023*	د. حميدي يوسف	جامعة محمد بوضياف المسيلة
11.30-11.20	*محددات سعر صرف الدينار الجزائري - دراسة تحليلية قياسية*	أ.د. حجاب عيسى أ.د. قدوري نور الدين أ.د. غلاب فاتح	جامعة محمد بوضياف المسيلة
11.40-11.30	*العملات الرقمية: المفهوم، الآثار الاقتصادية، وواقعها في الدول العربية*	د. قشي حبيبة	جامعة محمد بوضياف المسيلة

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
الملتقى الوطني حول
إشكالية إختيار نظام الصرف الأمثل
في الدول النامية و دوره في تحقيق
التوازنات الداخلية و الخارجية

11.50-11.40	*دراسة تحليلية لمؤشرات الأداء الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2015-2023*	أ.د. سراي صالح د. قلقول عبد الرزاق ط.د. خلافي حمزة	جامعة محمد بوضياف المسيلة المركز الجامعي نور البشير-البيض
12.00-11.50	*اختيار انظمة الصرف بين النظرية والتطبيق: دراسة تجارب دولية وعربية مختارة*	أ.د. يحياوي عمر أ.د. بن دقفل كمال د. عماري تقي الدين	جامعة محمد بوضياف المسيلة
12.10-12.00	*أهمية سعر الصرف ضمن قوانين المالية في الجزائر*	أ.د. سعودي عبد الصمد أ.د. سعودي بلقاسم د. بحري علي	جامعة محمد بوضياف المسيلة
12.20-12.10	*أثر تقلبات سعر الصرف على قطاع التأمين في الجزائر*	د. بشيري حمزة ط.د. محدب محمد	جامعة محمد بوضياف المسيلة جامعة عمار ثليجي الأغواط
12.30-12.20	*أثر سعر الصر على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000-2023*	أ.د. نذير عبد الرزاق د. دحموني خليجة	جامعة محمد بوضياف المسيلة جامعة محمد بوقرة بومرداس
12.40-12.30	*التوفيق بين نظام سعر الصرف وتقلبات الحركة الدولية لرؤوس الأموال*	أ.د. عيشاوي علي أ.د. بوخرص عبد الحفيظ د. جعيجع حبيب الله	جامعة محمد بوضياف المسيلة جامعة برج بوعريريج
12.50-12.40	*تطور نظام سعر الصرف في الجزائر: د تحليلية خلال الفترة 2000-2022*	د. صيفور فضيلة د. خنوس سميحة د. عزي أحمد	جامعة محمد بوضياف المسيلة جامعة باتنة 1
13.00-12.50	*أي نظام صرف أنسب للاقتصاد الجزائري؟ دراسة تحليلية في ضوء التحديات الاقتصادية الراهنة*	أ.د. سنوسي علي	جامعة محمد بوضياف المسيلة
13.30-13.00	**مناقشة عامة**		

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير
الملتقى الوطني حول
إشكالية اختيار نظام الصرف الأمثل ودوره في تحقيق التوازنات الداخلية و الخارجية
في الدول النامية

الجلسة الثالثة: عن بعد رابط الجلسة: https://meet.google.com/oiq-pgro-wiu رئيس الجلسة: الدكتور بلقليل نور الدين المقرر: الدكتورة خنوس سميحة			
التوقيت	عنوان المداخلة	المتدخل	المؤسسة
10.15-10.00	*نظام CCB كمقترح بديل لنظام أسعار الصرف في الدول النفطية - حالة الجزائر (2021-2000)*	أ.د. عبد الرحيم شيبي أ.د. شكوري سيدي محمد ط.د. ناصر بوروبة	المركز الجامعي مغنية جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان
10.30-10.15	*قراءة تحليلية في تطور سعر الصرف في الجزائر (1962-2023) " المسار التاريخي، والآفاق المستقبلية*	أ.د. نصير أحمد أ.د. بن موسى بشير	جامعة حمه لخضر وادي سوف
10.45-10.30	تحليل تطور علاوة السوق الموازي للعملات الأجنبية في الجزائر: العوامل والتداعيات الكلية	د. مدوري عبد الرزاق د. تشوكتش كبير حسن	مركز البحث في الاقتصاد المطبق من أجل التنمية CREAD
11.00-10.45	*استراتيجية اختيار نظام سعر الصرف الأمثل وفقا لنظرية الركن*	د. حجيلة أسماء د. بن سبع إلياس د. بدراوي شهيناز	جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان جامعة بلحاج بوشعيب –عين تموشنت جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان
11.15-11.00	*La politique de change en Algérie à l'épreuve des fluctuations de prix pétroliers*	أ.د. زياد محمد	جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر
11.30-11.15	*مصداقية البنك المركزي في ظل نظم الصرف المختلفة*	ط.د. مرسلي معمر ط.د. بورقيق عبد الوهاب ط.د. صاب الزهرة	جامعة وهران 2 جامعة الجزائر 3

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الملتقى الوطني حول
إشكالية اختيار نظام الصرف الأمثل في الدول النامية و دوره في تحقيق التوازنات الداخلية و الخارجية

11.45-11.30	ترتيبات أسعار الصرف في الدول العربية وإيران في إطار نموذج Mundell-Fleming خلال الفترة 2018-2020	أ.د. العابد للزهر أ.د. بن محمد هدى أ.د. طوبال ابتسام	جامعة عبد المهري قسنطينة 2
12.00-11.45	نظام سعر الصرف في الجزائر	ط.د. بن قوية بن علية أ.د. عياش قويدر	جامعة عمار ثليجي الأغواط
12.15-12.00	أثر سعر الصرف على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2022 (دراسة قياسية)	د. رحماني العربي	جامعة محمد بوقرة بومرداس
12.30-12.15	أثر التضخم وانخفاض قيمة العملة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2023	د. جعفري جمال د. زيراري ابراهيم	جامعة يحي فارس المدية
12.45-12.30	تأثير أنظمة تحديد أسعار الصرف على توازن ميزان المدفوعات	أ.د. سليماني محمد د. موساوي عبد القادر	جامعة محمد بوضياف المسيلة جامعة زيان عاشور الجلفة
13.00-12.45	التكنولوجيا المالية والعملات الرقمية: هل يمكن أن تكون بديلا لنظم الصرف التقليدية في الدول النامية	د. مختاري فتيحة د. بوسعدية مراد	المركز الجامعي نور البشير – البيض جامعة محمد بوضياف المسيلة
13.15-13.00	تقلبات أرصدة الحساب الجاري وعلاقته بسعر الصرف في الجزائر- دراسة قياسية باستخدام منهج أشعة الانحدار الذاتي VAR MODEL	أ.د. جاب الله مصطفى د. بن عبد الرحمان إلياس د. بلقاسم بوعلام	جامعة محمد بوضياف المسيلة جامعة الجزائر 3
13.30-13.15	أنظمة سعر الصرف والتضخم: قراءة في الإطار المفاهيمي للعلاقة	د. مبروكي فاتح أ.د. بن عيسى ريم د. بن يطو رابح	جامعة حمه لخضر وادي سوف جامعة محمد بوضياف المسيلة
13.50-13.30	**مناقشة عامة**		

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية
الملتقى الوطني حول
إشكالية إختيار نظام الصرف الأمثل
في الدول النامية و دوره في تحقيق
التوازنات الداخلية و الخارجية

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الملتقى الوطني حول إشكالية إختيار نظام الصرف الأمثل في الدول النامية و دوره في تحقيق التوازنات الداخلية و الخارجية

الجلسة الرابعة: عن بعد **رابط الجلسة:** https://meet.google.com/oyh-vxpy-bbd

رئيس الجلسة: الأستاذ الدكتور قطوش عبد الحميد **المقرر:** الدكتور بوسعدية مراد

التوقيت	عنوان المداخلة	المتدخل	المؤسسة
10.15-10.00	*مدخل مفاهيمي لسعر وسوق الصرف*	د. آيت قاسي عزو رضوان ط.د. خلايفية عزيز د. بن صوشة سارة	المركز الجامعي مرسلي عبد الله- تيبازة جامعة الجزائر 3
10.30-10.15	أثر أنظمة الصرف على أداء الميزان التجاري و تنافسية الصادرات - دراسة قياسية حالة الجزائر خلال الفترة (1985-2023)	ط.د. العربي سعدي ط.د. معرف سارة	جامعة برج بوعريريج جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2
10.45-10.30	*تطور أنظمة سعر الصرف في الجزائر*	د. كرمة كمال	جامعة عمار ثليجي الأغواط
11.00-10.45	*أنظمة سعر صرف الدينار الجزائري بين التصريحات الرسمية والأنظمة الفعلية وفق تصنيف Reinhart and Rogoff*	أ.د. خليفة عزي أ.د. غفصي توفيق	جامعة حمه لخضر وادي سوف جامعة محمد بوضياف المسيلة
11.15-11.00	*أثر التغيرات في سعر الصرف الحقيقي على أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية للفترة 1990-2024 دراسة تحليلية قياسية باستخدام طريقة المركبات الأساسية (ACP)*	د. فرحات كلثوم أ.د زين يونس د. جوادي محمد الصديق	جامعة حمه لخضر وادي سوف جامعة عمار ثليجي الأغواط
11.30-11.15	*أثر تقلبات أسعار الصرف على أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة 1990-2023*	د. طوير أمال	جامعة عمار ثليجي الأغواط
11.45-11.30	*أثر سعر الصرف الاسمي على النمو الاقتصادي في الجزائر في خلال الفترة 1985-2023: دراسة قياسية باستخدام نموذج (ARDL)*	د. دندن فتحي حسن د. شنين قادة د. شرقية محمد	جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
الملتقى الوطني حول
إشكالية إختيار نظام الصرف الأمثل في الدول النامية ودوره في تحقيق التوازنات الداخلية و الخارجية

12.00-11.45	تطور نظام الصرف وتسعيرة الدينار الجزائري منذ الاستقلال	د. عبود عبد المجيد د. جماع مخطار د. عبود ميلود جامعة طاهري محمد بشار جامعة أحمد دراية أدرار
12.15-12.00	طور نظام الصرف في الجزائر: دراسة تحليلية لمحدداته وانعكاساته على المؤشرات الاقتصادية الكلية (1999–2017)	د. عبد الحفيظ حسام الدين د. خليفي سامية ط.د. بوشاقور روضة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية قسنطينة جامعة باتنة 1 جامعة الجزائر3
12.30-12.15	المعايير الاقتصادية لاختيار أنظمة الصرف في الدول النامية	د. كحلوش أمينة د. رزيقات بوبكر د. سعيداني محمد السعيد جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة جامعة محمد بوضياف المسيلة جامعة عمار ثليجي الاغواط
12.45-12.30	تأثير سعر صرف الدولار مقابل الدينار على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)	د. رقاب طارق د. شرفاوي العابد جامعة زيان عاشور الجلفة
13.00-12.45	سعر الصرف في ظل نظام الربط بعملة واحدة بين مكاسب الاستقرار وتبعية السياسات_حالة دول الخليج العربي	أ.د. لقليطي لخضر د. عوامر محمد د. حميدي عيسى جامعة محمد بوضياف المسيلة جامعة الجزائر3 جامعة البليدة 2
13.15-13.00	إشكالية اختيار نظام سعر الصرف الملائم اقتصاديا للدول النامية- دراسة مقارنة بين مصر ونيجيريا	د. بن سبع حمزة د. عفيصة عبد الرحمان د. جمعي محمد الصالح جامعة الجزائر3 جامعة محمد بوضياف المسيلة
13.30-13.15	**مناقشة عامة**	

الملتقى الوطني حول
إشكالية اختيار نظام الصرف الأمثل في الدول النامية و دوره في تحقيق التوازنات الداخلية و الخارجية

التوقيت	جلسة الاختتام بقاعة المحاضرات سرايش الطاهر
14.00 - 13.30	قراءة التوصيات: توزيعات شهادات المشاركة وتكريم الضيوف؛ كلمة عميد كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: الأستاذ الدكتور ختيم محمد العيد؛ إعلان الاختتام الرسمي للملتقى.

الملتقى الوطني حول
إشكالية إختيار نظام الصرف الأمثل في الدول النامية و دوره في تحقيق التوازنات الداخلية و الخارجية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الملتقى الوطني حول:

إشكالية اختيار نظام الصرف الأمثل في الدول النامية ودوره في تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية

يوم 2025/04/29

ورقة بحثية موسومة بعنوان:

التطور التاريخي لنظام سعر الصرف المطبق في الجزائر

والمقدمة ضمن المحور الثالث

محاولة تقييم نظام سعر الصرف في الجزائر عبر مختلف المراحل الاقتصادية

الاسم	فطيمة	أسماء	حنان
اللقب	مشتر	صالحي	زلاقي
الوظيفة	أستاذ محاضر ب	أستاذة مؤقتة	أستاذ محاضر ب
التخصص	العلوم الاقتصادية	العلوم الاقتصادية	العلوم الاقتصادية
المؤسسة	جامع المسيلة	المركز الجامعي تيبازة	جامعة المسيلة
البريد الالكتروني	fatima.mechter@univ-msila.dz	saasma949@gmail.com	hanane.zelagui@ univ-msila.dz

الملخص:

تهدف الورقة البحثية إلى معالجة موضوع: **التطور التاريخي لنظام سعر الصرف المطبق في الجزائر**، وذلك من خلال الوقوف على أهم المراحل والتطورات التي شهدها نظام الصرف في الجزائر من بداية الاستقلال إلى غاية اليوم، وأهم الإصلاحات التي طرأت على سعر صرف الدينار.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، نظام سعر الصرف، الدينار الجزائري.

Abstract :

This research paper aims to analyze the historical evolution of the exchange rate system applied in Algeria. This is achieved by examining the key stages and developments that the exchange rate system in Algeria has undergone since independence to the present day, as well as the significant reforms that have been implemented on the Algerian dinar's exchange rate.

Keywords: Exchange rate¸ Exchange rate system¸ Algerian dinar

مقدمة:

يعتبر سعر الصرف أحد المؤشرات الاقتصادية الأساسية، والذي يعكس قوة الاقتصاد الوطني ومدى استقراره في الأسواق العالمية، حيث يعد من أهم المتغيرات الاقتصادية شديد الحساسية إذ يعكس العلاقة المترابطة بين الاقتصاديات الدولية، وأي خلل ناتج عليه قد يؤثر على مجمل المعاملات الاقتصادية الكلية وبالتالي على الاقتصاد ككل.

والجزائر كغيرها من الدول منذ استقلالها وهي تعمل على احداث اصلاحات وتعديلات على نظام صرفها، من أجل مسايرة التطورات التي عرفها نظام النقد الدولي، بداية من التخلي عن قاعدة الذهب إلى نظام الصرف المرن، ثم التحول إلى نظام الصرف الثابت، وصولا إلى تبني نظام التعويم المُدار في عام 1996. وهذا من أجل تقريب الدينار الجزائري إلى قيمته الحقيقية.

- **الإشكالية:**

في ضوء ما سبق، تتضح لنا معالم الإشكالية الرئيسية لهذا البحث، والتي يمكن صياغتها على النحو التالي: **ما هي المراحل الرئيسية التي مر بها نظام سعر الصرف في الجزائر منذ الاستقلال إلى اليوم؟**

- **أهداف الدراسة:**

- فهم المفاهيم الأساسية المتعلقة بسعر الصرف ونظام الصرف.
- التعرف على مختلف العوامل المؤثرة في سعر الصرف ومعايير اختيار نظام سعر الصرف.
- التعرف على مختلف أنظمة الصرف في الجزائر.
- فهم التطور التاريخي لنظام سعر الصرف في الجزائر والعوامل المؤثرة فيه.

- **منهجية الدراسة:**

بالنظر إلى طبيعة موضوع الدراسة، وسعيًا للإجابة عن الإشكالية المطروحة، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، فقد تم استخدام المنهج الوصفي لتوضيح المفاهيم الأساسية المتعلقة بسعر الصرف ونظام الصرف، بينما تم استخدام المنهج التاريخي والتحليلي لتحليل تطور نظام الصرف في الجزائر.

المحور الأول: المقاربة النظرية لسعر الصرف

أولا- تعريف والعوامل المؤثرة في سعر الصرف

1. تعريف سعر الصرف

يوجد العديد من التعاريف المتعلقة بتعريف سعر الصرف التي وضعها المفكرين الاقتصاديين والتي يمكن تناولها على النحو التالي:

- يعرف سعر الصرف على انه قيمة الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية مقدرة بوحدات العملة المحلية (الوطنية). (الحمزاوي، 2004، صفحة 71)
- ويعبر على أنه سعر العملة الأجنبية مقوما بوحدات من العملة المحلية، أي عدد الوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على وحدة من العملة الأجنبية وبهذا يعبر سعر الصرف عن الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى". (عبد المطلب، 2016، الصفحات 19-20) "،
- كما عرف سعر الصرف من بين الأسعار الاقتصادية أكثر تأثيرا في اقتصاد مفتوح بين بلدين هو سعر الذي تتم وفقه المبادلات بينهما، لتأثيرها على ميزان التجاري بإضافة الى المتغيرات الاقتصادية الكلية الكبرى (Maurice & Paul , 2003, p. 379)

ويمكن التمييز بين نوعين من التسعيرة هما: (مساعدية و غياط، 2019، صفحة 38)

- **التسعيرة المباشرة**: هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية، ومثال ذلك يقاس الجنيه الإسترليني بعدد الوحدات من الدولار الأمريكي كما يلي: 01 جنيه إسترليني = 1.38 دولار أمريكي.
- **التسعيرة غير المباشرة**: هو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الاجنبية، ومثال ذلك يقاس الدولار الامريكي بعدد الوحدات من الجنيه الاسترليني كما يلي: 01 دولار أمريكي = 0.72 جنيه إسترليني.

وحسب ما هو متعارف عليه أنه دوما العملة الضعيفة هي عملة التسعيرة والعملة القوية هي عملة الأساس، وذلك لأجل أن يكون سعر الصرف أكبر من 01.

وعليه نستنتج من خلال مما سبق أن سعر الصرف يشمل على ما يلي:

- **المكان**: تتم عملية المبادلة في سوق الصرف الأجنبي.
- **العملية**: تتم عملية مبادلة العملة المحلية بالعملة الأجنبية والعكس.
- **السعر**: تتم عملية المبادلة وفقا لسعر معين.
- **الهدف**: بهدف تسوية المدفوعات الخارجية (الدولية).

2. العوامل المؤثرة في سعر الصرف

يوجد الكثير من العو امل التي لها تأثير جد قوي وحساس على سعر الصرف للعملة وبالتالي يمكن ذكر أهم العوامل المؤثرة وهي كالآتي: (بن مرزوق و جرفي ، 2022، الصفحات 75-76)

- **معدلات التضخم:** يعد التضخم من العوامل المؤثرة على سعر الصرف فارتفاع معدلاته في الداخل يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية وبالتالي يتدهور سعر صرفها.
- **الدخول الحقيقية:** مع بقاء العوامل المؤثرة الأخرى ثابتة، نجد أن زيادة الدخل القومي الحقيقي يؤدي إلى زيادة الواردات – الأمر يتوقف على مرونة الواردات بالنسبة للدخل- وهذا يعني زيادة الطلب المحلي على العملات الأجنبية ومن ثم زيادة أسعار صرفها، ويتحقق الأثر العكسي عند انخفاض الدخل الحقيقي للدولة (ارتفاع قيمة العملة المحلية).
- **ميزان المدفوعات:** يعد التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات من بين أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف، ففي حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات لبلد معين، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة طلبه على العملات الأجنبية لسد ذلك العجز، وبالمقابل انخفاض طلب الأجانب على عملته المحلية، مما يعني تدهور سعر صرف عملة ذلك البلد والعكس في حالة حدوث فائض.
- **أسعار الفائدة:** إن ارتفاع سعر الفائدة على عملة معينة سوف يؤدي إلى زيادة الطلب عليها وبالتالي ارتفاع سعر صرفها مع ثبات العوامل الأخرى والعكس عند انخفاض سعر الفائدة على عملة معين.

ثانيا- صيغ وأهمية سعر الصرف

1. صيغ سعر الصرف

يكتسب سعر الصرف صيغا عديدة لكن لكل منها مدلولها وبالتالي استعمالها الخاص بها نذكر كما يلي:

- **سعر الصرف الاسمي:** يعرف سعر الصرف الاسمي الثنائي بأنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية، ويؤدي التعادل بين عنصرين العرض والطلب في أسواق الصرف إلى وضع أسعار الصرف اسمية يتم على أساسها تبادل العملات دون ابراز القوة الشرائية للعملة.

وينقسم سعر الصرف الاسمي الى قسمين سعر الصرف الرسمي هو السعر المعمول به في السوق الرسمي، أما سعر الصرف الموازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية في لحظة زمنية معينة.

- **سعر الصرف الحقيقي:** هو سعر الصرف الذي يأخذ بعين الاعتبار الأسعار في البلدين، فإذا كان مستوى الأسعار العام في بلد ما هو (P) وفي بلد الأجنبي (P*) وكان (E) هو سعر الصرف الإسمي، فإن سعر الصرف الحقيقي (e) يعرف كالآتي:

$$e = \frac{EP^*}{P}$$ حيث يعكس (e) الأسعار الأجنبية بدلا الأسعار المحلية.

- **سعر الصرف التوازني:** هو الذي يتحدد وفق قوى العرض والطلب بعيدا عن تدخل السلطات الحكومية لتحقيق توازن داخلي وخارجي لكن هذا السعر يتطلب سوق صرف منظم وفعال، وتكمن أهميته في كونه يؤدي إلى التوازن المستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي وكاف. (قندوز، 2023، صفحة 508).

- **سعر الصرف الفعلي:** يعبر عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما (قدي، 2003، صفحة 105).

- **سعر الصرف الفعلي الحقيقي:** هو سعر الصرف الفعلي الإسمي بعد خضوعه الى التصحيح بإزالة أثر تغيرات أسعار النسبية (بلخير و سحانين، 2024، صفحة 517).

2. أهمية سعر الصرف:

تكمن أهمية سعر الصرف من كونه وسيلة في إتمام المعاملات الاقتصادية بين الافراد المقيمين وغير المقيمين وتتجلى هذه الأهمية فيما يلي: (شرفاوي و بكوش، 2021، الصفحات 56-57)

- **المعاملات التجارية:** حيث تكون بين الدول لابد لها من تحديد عملة تسوى بها أو العملة المصدرة أو عملة تحظى بالقبول العام، فإن قرار الاستيراد من الدولة الأجنبية سوف يترتب عليه بيع العملة المحلية مقابل الحصول على العملات الأجنبية بغرض تسديد الالتزامات الخارجية ودفع ثمن مشترياتها.

- **الاستثمارات الأجنبية:** يمكن أن تدخل الشركات الأجنبية في المراحل الأولى من العملية من الاستثمار في شراكة مع طرف محلى برأس مال بعملة أجنبية، وعند إقامة استثمار في بلد أجنبي يتم تحويل العملة الأجنبية بالعملة المحلية لأغراض تسديد المصاريف.

- **تحويلات الفوائد والأرباح:** تسعى الشركات العابرة للحدود التي تستثمر خارج مواطنها إلى تحويل جزء من الأرباح والفوائد بعملة أجنبية، وهناك وجه أخر لهذه التحويلات فالسندات المملوكة للأجانب على الحكومة المحلية يجب تحويلها الى عملة أجنبية.

- **المساعدات الأجنبية:** عندما تقوم الدول الكبرى بمنح المساعدات مالية للدول الفقيرة التي تكون في الغالب على شكل اعتمادات في البنوك الأمريكية لشراء ما تحتاجه الدول من سلع أمريكية.

- **نفقات السياحة والسفر:** بعض الدول جعلت السياحة مصدر دخل قومي على غرار تونس ومصر وذلك لما يمكنها ان تجلبه من عملة أجنبية، وبطبيعة الحال فإنه لابد من تغطية تكاليف السفر والإقامة في دول أجنبية يتوجب الحصول على عملة هذه الدول مقابل عملة أجنبية.

ثالثا- أنظمة سعر الصرف

1. **تعريف نظام سعر الصرف:** ويقصد بنظام سعر الصرف العملية التي يتم من خلالها البلد يدير عملته فيما يتعلق بعملات الأجنبية (Central Bank of Srilanka;، 2006، صفحة 02).
2. **معايير اختيار نظام سعر الصرف:** تتحكم الدولة في سعر الصرف وفقا لمعطيات الاقتصادية التي لديها من جهة تثبته ومن جهة أخرى تحرره وهناك عدة معايير التي تتحكم في اختيار سعر الصرف نذكر منها كالآتي: (عسول و زحاف ، 2022، صفحة 02).

- الحجم النسبي وتكامل التجارة: ربما تجد الدول الصغيرة، أنه من المناسب أن ترتبط نقديا مع دولة كبيرة نسبيا، وخاصة إذا كانت العلاقة التجارية كبيرة مع هذه الدولة والتعامل الاقتصادي مع تلك الدول في زيادة مستمرة.
- مرونة هياكل الاقتصاد، ومدى قدرة الهيكل الاقتصادي على استيعاب تقلبات السوق والمتغيرات العالمية.
- القدرة على امتصاص الصدمات، سواء كانت منها الاسمية أو الحقيقية.
- تنوع هيكل الإنتاج /الصادرات، ومدى القدرة على التنافسية الدولية.
- التركز الجغرافي للتجارة، والاعتماد على التكامل الاقتصادي مع دول الجوار.
- درجة التطور الاقتصادي / المالي.
- استقرار ومصداقية عملة الركيزة.

3. **أنظمة سعر الصرف**

عرف العالم العديد من أنظمة سعر الصرف والتي تنوعت تبعا لظروف الاقتصاد العالمي التي أتاحت الفرصة لفرض هذه الأنواع، فسعر الصرف يمكن أن يكون ثابتا أو متحركا أو مرنا ويمكن أن يكون سعر صرف العملة ثابتا أو متحركًا أو مرنًا. ويكون ثابتًا، إذا اعتمد البلد المعني سعر صرف رسمي لعملته، وأوكل للإدارة الحكومية المختصّة الحفاظ على هذا السعر. ويكون متحركا أو مرنا، إذا سمح البلد المعني لقوى السوق، أي لعناصر العرض والطلب على العملات الأجنبية فيه، أن تحدد هذا السعر.

وفي هذه الحالة يكون سعر الصرف معوما بالكامل أما إذا كلف البلد المعني المصرف المركزي مهمة الحد من حركة سعر الصرف صعودا وهبوطا، فيكون نظام الصرف المعتمد هو نظام التعويم الجزئي، وإذا تمكن المصرف المركزي من تثبيت سعر الصرف الاسمي بحيث لا تطرأ عليه إلا تغييرات طفيفة يكون نظام الصرف المعتمد هو نظام الصرف المعوم الزاحف (داغر، 2002، صفحة 06) ، وهناك تصنيفات جديدة يمكن توضيحها في الجدول أدناه:

الجدول رقم (01): التصنيفات الرسمية وتصنيفات LYS(2005) و Reinhart and Rog off(2004)

تصنيف De Facto (Levy-Yeyati and Struzenegger)	تصنيف De Facto (Reinahrt and Rogoff)	تصنيف رسمي أو قانوني De Jure
جاء هذا التصنيف بأربع فئات: 1-ثابت 2-ربط زاحف. 3-تعويمقذر. 4-مرن.	جاء هذا التصنيف بـ 14 فئة: (1) بدون عملة قانونية مستقلة. (2) ترتيب معلن مسبقا بـ /أو مجلس العملة. (3) نطاق أفقي معلن مسبقا أضيق من/أو يساوي ±2%. (4) ربط بحكم الواقع. (5) ربط زاحف معلن مسبقا. (6) نطاق زاحف معلن مسبقا أضيق من/أو يساوي ±2%. (7) ربط زاحف بحكم الواقع. (8) نطاق زاحف بحكم الواقع أضيق من/أو يساوي ±2%. (9) نطاق زاحف معلن مسبقا أوسع من/أو يساوي ±2%. (10) نطاق زاحف بحكم الواقع أضيق من/أو يساوي ±2%. (11) نطاق متحرك أضيق من/أو يساوي ±2%. (12) تعويم مدار، (13) تعويم بحرية، (14) السقوط بحرية. (15) تعويم مفرط.	جاء هذا التصنيف بـ 08 فئة: 1-إتحاد العملة. 2-الدولرة. 3-مجلس العملة. 4-الربط التقليدي. 5-الربط الزاحف. 6-النطاقات. 7-تعويم زاحف. 8-تعويم نقي (كلي).

المصدر: زاهر خالد، جنيدي مراد، نظام الصرف وتقلبات سعر الصرف مع الإشارة الى حالة الجزائر، مجلة اقتصاد المال والاعمال، جامعة الوادي، المجلد 08، العدد 02، ص63.

المحور الثاني: تطور نظام سعر الصرف في الجزائر

عرف نظام سعر صرف الدينار الجزائري تطورات عدة منذ الاستقلال والى اليوم، ارتبطت ارتباطا وثيقا بكل مرحلة من مراحل التنمية، بداية من نظام الصرف الثابت بكل أشكاله وصولا إلى نظام صرف المرن، لذا سنحاول التطرق إلى المراحل التي مر بها نظام سعر الصرف

أولا-مرحلة النظام الثابت (1962-1987)

1. نظام الربط بعملة واحدة (1969-1973) (نظام الربط بالفرنك الفرنسي)

بتاريخ 10 مارس 1964 أنشأت العملة الوطنية الدينار وحددت نسبة صرفها وفقا لنظام التسعير المسير .بـ 0.18غ(1دج = 180ملغ) من الذهب الخالص حسب المادة 02 من القانون رقم 64 -111 المتعلق بنظام الصرف، وهذا الالتزام من الجزائر بصفتها عضو من هيئة بريتن وودز التي تلزم كل عضو بالتصريح عن تكافؤ عملته بالنسبة لوزن معين من الذهب، ونصت المادة 03 من القانون السابق على تكافؤ الدينار مقابل الفرنك الفرنسي بحيث 1 دينار جزائري = 1 فرنك فرنسي واستمر هذا التكافؤ إلى غاية 1969،أين اضطرت السلطات النقدية الفرنسية إلى تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي مقابل الدولار الأمريكي بعد تعرضه لأحداث 1968 التي عرف فيها الدينار الجزائري انخفاضا طفيفا، وتزامنت كذلك هذه الفترة مع تطبيق المخطط الثلاثي الأول (1967- 1967)، الذي تطلب استقرار سعر الدينار، هذا ما جعل الدينار لا يتبع انخفاض الفرنك الفرنسي رغم استمرار العلاقة بين العملتين خلال فترة ما بين أوت

1969- ديسمبر 1973، حيث أصبح 01 دينار جزائري= 1.25 فرنك فرنسي، أو 01 فرنك فرنسي 0.8 دينار جزائري. (هداجي وبن سعيد ، 2015، الصفحات 67-68)

وقد أدى هذا الضعف في الفرنك الفرنسي إلى الانخفاض المستمر للدينار الجزائري مقابل مختلف عملات تسديد الواردات الجزائرية، وهو ما ترتب عنه إعادة تقييم تكاليف مشاريع الاستثمارات التي انطلقت في إطار المخطط الرباعي الأول (1973-1973). (سهلي ، 2017، صفحة 66)

2. نظام الربط بسلة من العملات (1974-1987)

بعد انهيار نظم بروتن وودز وتعميم نظام تعويم الصرف على المستوى الدولي سنة1971 ، لجأت الجزائر إلى ربط عملاتها على أساس سلة تتكون من 14 عملة دولية، حيث تعطى كل عملة وزنا محدد داخل السلة يعتمد في تحديده على نسبة الواردات مع الشركاء التجاريين الرئيسيين إلى إجمالي التجارة، حيث يقوم البنك المركزي بمراجعتها دوريا، والهدف من هذا النظام هو ضمان استقرار الدينار، فارتفاع قيمة عملة معينة داخلة السلة يعني انخفاض العملات الأخرى بالنسبة لتلك العملة والعكس، وبالتالي فإن القوة الشرائية للدينار الجزائري أصبحت تتحد عن طريق علاقة ثابتة بين هذا الأخير وسلو من عملات اختيرت على أساس وزنها وأهميتها في المبادلات والتسويات الخارجية، ويلعب الدولار الأمريكي دور العملة الوسيطية باعتباره العملة الرئيسية التي يتمحور حولها هذا النظام بحيث تسمح تسعيرته على مستوى سوق صرف باريس بتحديد تسعيرة بقية العملات المكونة للسلة، ومنه تحديد القيمة الخارجية للدينار .

ويقوم البنك المركزي بحساب سعر الصرف الدينار بالنسبة إلى العمولات المسعرة من قبله بإتباع الخطوات التالية :

- حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي.
- حساب المتوسط المرجح للتغيرات النسبية للعملات التي تتكون منها سلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي.
- حساب سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري.
- وبعد اعتماد هذه الخطوات يتم حساب أسعار صرف الدينار الجزائري بالنسبة للعملات الأخرى المسعرة من طرف البنك المركزي والتي تحسب بطريقة أسعار الصرف الحقيقية.

ونتيجة للعوائد البترولية المعتبرة، في ظل احتكار الدولة للتجارة الخارجية من خلال البرنامج العام للواردات فإن سعر الصرف بقي أعلى من قيمته الحقيقية مقارنة بباقي العملات الأجنبية الأخرى، من هنا بدأت تظهر بوادر السوق الموازية للصرف نتيجة انحراف أسعار الصرف تدريجيا عن السعر الرسمي، كما تسبب ارتفاع قيمة الدينار إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات المالية مقارنة بالأسعار المستوردة مما أدى إلى لجوء المقيمين لاقتناء السلع المستوردة بدلا من السلع المالية وهذ ا منافي للسياسة الاقتصادية المنتهجة من طرف الدولة. (دوحة، 2015، الصفحات 161-162)

ثانيا- مرحلة التسيير الديناميكي (1988-1994)

أدى التدهور المفاجئ لسعر البترول سنة1986(المصدر الرئيسي للجزائر من العملات الصعبة) إلى دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة تميزت بعجز مزدوج في ميزانية الدولة وخاصة في ميزان المدفوعات نتج عن هذا العجز تباطؤ خطير في النشاط الاقتصادي إثر تدني الواردات في مختلف المداخيل التي يحتاج إليها الجهاز الإنتاجي الذي ظل تابعا في هذا المجال للسوق العالمية، وأعلنت السلطات النقدية منذ منتصف1990، عن رغبتها في التوصل إلى قابلية تحويل الدينار بالنسبة للمعاملات الجارية بعد ثلاث سنوات أي مع نهاية 1993 وبداية 1994، على أن تتم بشكل تدريجي واحترازي، وفي هذه الأثناء وقبل البدء في عملية جعل الدينار الجزائري قابلا للتحويل في المعاملات الجارية مع الخارج، تم تعديل سعر الصرف الرسمي بغية ايصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من العملات الصعبة. تمثلت هذه الطريقة التي تم اتباعها لإجراء عملية التعديل في تنظيم انزلاق تدريجي مراقب. **(بوسيس ، 2021، صفحة 109)**

1. **التخفيض التدريجي:** هو إجراء يستهدف خفض قيمة الدينار الجزائري بطريقة تدريجية ومراقبة تم العمل به طيلة الفترة الممتدة من نهاية 1987 إلى بداية1991 ، ونتج هذا الانزلاق بسبب ضعف احتياطات الصرف المتاحة من جهة، ومن جهة أخرى نتيجة لزيادة ثقل خدمة الدين الذي بلغ مستوى معتبرا رغم العمل على الحد من اللجوء إلى القروض قصيرة الأجل والتي حالت دون تحقيق البرامج المسطرة من طرف الحكومات المتعاقبة.

وقد تم تعديل معدل الصرف بغية إيصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من العملات الصعبة، حيث انتقل معدل الصرف من 4.936 دينار للدولار في نهاية 1987 إلى 8.032 دينار للدولار مع نهاية 1989، وانطلاقا من سنة 1990 وتماشيا مع تسريع تطبيق الإصلاحات تم تسريع عملية الانزلاق بشكل ملحوظ، فانتقل معدل صرف الدينار إلى 12.11 دينار للدولار في نهاية 1990 وقد استمر هذا الانزلاق السريع في بداية 1991 بهدف الوصول بالدينار إلى المستوى الذي يسمح باستقراره، وبالتالي إمكانية تحرير التجارة الخارجية على العموم والواردات على الخصوص وقد اتخذت هذه الإجراءات بالفعل خلال الفصل الأول من سنة 1991 حيث تم تعديل سعر الصرف ليصل إلى 13.88 دينار للدولار بنهاية جانفي 1991 ثم 16.59 دينار لكل دولار بنهاية شهر فيفري 1991 ليصل 1991إلى 17.76دينار جزائري للدولار، والجدول رقم 02 يوضح مراحل الانزلاق التي مر بها الدينار الجزائري خلال الفترة(1987-1991). **(جعفري ، 2013، الصفحات 101-102)**

الجدول رقم (02): تطور سعر صرف الدينار الجزائري بين (1987-1991) بالنسبة للدولار الأمريكي

تاريخ الانزلاق	سعر الصرف الدينار مقابل واحد دولار	الملاحظة
نهاية 1986	4.824	-
نهاية 1989	8.032	بداية عملية الانزلاق
نوفمبر1990	12.1191	تسريع عملية الانزلاق تماشيا مع وتيرة الإصلاحات
بداية 1991	15.8889	استمرار الانزلاق السريع بهدف استقراره، وإمكانية تحرير التجارة الخارجية على العموم، والواردات على الخصوص
نهاية جانفي 991	16.5946	-
نهاية فيفري1991	17.7653	استقراره عند هذا المستوى لمدة 06 أشهر

نهاية سبتمبر 1991	22.5	تخفيض بنسبة 22% وفقا لما تم الاتفاق عليه مع صندوق الدولي، واستقر حول هذه القيمة إلى غاية 1994

المصدر: جعفري عمار، اشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية - دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر للفترة (1990-2010)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، كلية العلم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكر، 2013، ص 102.

2. التخفيض الصريح: اتخذ مجلس النقد والقرض في نهاية سبتمبر 1991 قرارا بتخفيض الدينار بنسبة 22% بالنسبة للدولار، وهذا ليصل إلى 22.5 دينار للدولار الواحد، ولقد تميز سعر صرف الدينار بالاستقرار حول هذه النسبة لغاية شهر مارس من سنة1994 ، ولكن قبل إبرام الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي أجري تعديل طفيف لم يتعد نسبة 10%، وكان هذا القرار تهيئة لقرار التخفيض الذي اتخذه مجلس النقد والقرض بتاريخ 10 أفريل 1994 بتخفيض بنسبة 40.17%، وعلى ضوء هذا القرار أصبح سعر صرف الدينار36 دج3 .$/ ، وتعتبر هذه التخفيضات بمثابة مراحل تمهيدية للدخول في مرحلة أن السوق يتحكم في تحديد قيمة الدينار الجزائري. **(بوسيس ، 2021، صفحة 110)**

ثالثا- مرحلة التعويم المدار(1994- إلى يومنا هذا)

بداية من أواخر سنة 1994 عرف الدينار الجزائري مرحلة تحول فعلي وتغيير تدريجي لوجهة تحديده وفق قواعد العرض والطلب ليتم الإعلان عن قرار التخلي عن نظام الربط الذي تبنته الجزائر منذ 1974 ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى فترتين: **(جعفري ، 2013، الصفحات 102-103)**

1. **نظام جلسات التثبيت(Le Fixing):** هو عبارة عن جلسات تضم ممثلي البنوك التجارية المقيمة تحت إشراف البنك

المركزي التي كانت أسبوعية في البداية ثم أصبحت يومية في مرحلة لاحقة أين يقوم البنك المركزي عند فتح الجلسة بعرض

مبلغ يحدد على أساس هدف سياسة الصرف1 ومعبرا عنه بدلالة العملة المحورية وهي الدولار الأمريكي على أساس سعر صرف أدنى حينها تقوم البنوك بعملية عرض المبلغ المراد الحصول عليه وبالسعر الذي يناسبها ويتم تعديل سعر صرف الدينار تدريجيا من خلال عرض العملات الصعبة من طرف بنك الجزائر والطلب عليها من طرف البنوك التجارية إلى أن يتحدد سعر صرف الدينار عند أقل سعر معروض من طرف البنوك المشاركة، وما ساعد على إنشاء هذا النظام ما يلي :

- نجاح برنامج الاستقرار والتحكم في الوضع النقدي (الفعالية في مجال الضبط النقدي).
- اتجاه معدلات التضخم نحو الانخفاض.
- تحسن مستوى الاحتياطات من العملة الصعبة.

وكان البنك المركزي يهدف من خلال هذه الجلسات إلى ما يلي:

- تحديد سعر الدينار من خلال المناقصات.
- تعزيز قابلية تحويل الدينار في إطار سعره الرسمي.
- خفض قيمة الدينار على مستوى السوق الموازية.

إن آلية تنظيم هذه السوق من خلال عمليات العرض والطلب أدت إلى زوال نظام التحديد الإداري لقيمة الدينار وبروز سعر صرف شبه حقيقي ناتج عن تضارب قوى العرض والطلب، إلا أن عرض العملات مازال حكرا على بنك الجزائر وذلك لوجود عوامل عديدة تحدد مبلغ العملات المعروضة وبالتالي تؤثر في تسعيرة الدينار نذكر منها:

- الاحتياطات من العملة الصعبة، تسديد الديون الخارجية، تطور سعر صرف الدولار الأمريكي على مستوى السوق الدولية إيرادات الصادرات من المحروقات قبل افتتاح الجلسة.

وقد استمر العمل بنظام جلسات التثبيت طوال مرحلة انتقالية تجريبية امتدت إلى غاية ديسمبر 1995 تاريخ إنشاء سوق الصرف البينية.

2. **سوق الصرف البينية:** ايمانا بأهمية سوق الصرف الأجنبي في تحديد أسعار الصرف، تم تأسيس سوق ما بين البنوك الطي انطلق نشاطه رسميا في 1996/01/02 والاعلان عن تبني نظام التعويم المدار، والذي مزال مطبقا إلى يومنا هذا، أصبح من خلاله الدينار يتحدد وفق العرض والطلب، الذي تمارسه يوميا جميع البنوك التجارية بما فيها البنك المركزي والمؤسسات المالية مع اجبارية تدخل البنك المركزي من أجل حماية الدينار من التدهور في قيمته، كما أعد بنك الجزائر الاطار التنظيمي لسوق الصرف في اطار برنامج التعديل الهيكلي الذي يخص الفترة الممتدة من أفريل 1995 إلى مارس 1998، وذلك من خلال النصوص التالية: **(هداجي و بن سعيد ، 2015، الصفحات 74-75)**

- التنظيم رقم 96-07 المؤرخ في 23 ديسمبر 1995 المعدل والمعوض للتنظيم رقم 92-04 المؤرخ في 22مارس المتعلق بمراقبة الصرف.
- التنظيم رقم 95-08 المؤرخ في 27 ديسمبر 1995 المتعلق بسوق الصرف.
- التعليمة رقم 95-79 المؤرخة في 27 ديسمبر 1995 المتضمنة تنظيم وسير سوق الصرف ما بين البنوك.

من خلال هذه السوق أصبح من الممكن للبنوك المالية أن تقوم بالعمليات التالية:

- بيع العملات الوطنية (الدينار الجزائري) للبنوك غير المقيمة مقابل عملات أجنبية قابلة للتحويل.
- بيع العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل العملة الوطنية المودعة في حساب الدينارات المحولة.
- بيع وشراء عملات أجنبية قابلة للتحويل مقابل عملات أجنبية قابلة للتحويل.
- بيع وشراء بين المتداخلون في سوق الصرف البينية للعملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل العملة الوطنية بحرية، حيث أن أسعار الرصف تتحدد في ها السوق وفق قانون العرض والطلب.

كما يمكن يقوم الوسطاء باستمرار بتقديم أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري ويمكن لهؤلاء الوسطاء اجراء مقاصة المدفوعات المتبادلة بنفس تواريخ الاستحقاق غير أن البنك الجزائري يبقى كعارض وحيد يسيطر على سوق الصرف في تلبية احتياجات المتعاملين الاقتصاديين فيما يخص العملات الصعبة كما تم خلق وتوسيع مكاتب الصرف، حيث أنشأت مكاتب الصرف بموجب القانون 95-07 المؤرخ في 12 ديسمبر 1995 والتعليمة المؤرخة في 18 ديسمبر 1996 غير أنن تطبيقها لازال في بدايته رغن منح الاعتماد لبعض المكاتب، وهذه المكاتب بوسعها توسيع حركة التعامل بالعملات الصعبة واستيعاب حجم معتبر من الأموال. **(بن سمينة و خليف ، 2017، صفحة 26)**

كما عرف سعر الصرف في الجزائر استقرارا كبيرا خاصة بعد سنة 2000 وذلك نظرا للفوائض المالية التي أصبح

يحوزها البنك المركزي جراء ارتفاع أسعار المحروقات، حيث أن هذه الفوائض أعطت للبنك المركزي أريحية في تسيير سعر الصرف .

رغم دخول الاورو إلى حيز المعاملات منذ جانفي 2002 الذي كان يمكن أن يضر باتجاه التقارب بين السعرين، إلا أن جمهور المتعاملين كان سريع التعامل به ولم يحدث الانحراف إلا في حدود متوقعة بفعل مرونة الجهاز المصرفي واستعداده لاحتواء طلبات التحويل الضخمة، إذ أن عملية التحويل سمحت بتشغيل ملايين الحسابات الجارية بالعملة الصعبة، فمعظم الأشخاص الطبيعيين بما فيهم تجار العملة الصعبة في السوق الموازية ضخوا أموالهم في حساباتهم الجارية بالعملة الصعبة، وهذه العملية سمحت بدخول كمية هائلة من الأموال بالعملات الأجنبية إلى الدائرة المصرفية في ظرف قياسي لغرض تحويلها إلى الاورو وهذا ما عزز الاحتياطي الرسمي، لكن ذلك قد لا يدوم طويلا بسبب احتمال قيام نسبة كبيرة من هؤلاء بطلب أموالهم لاستخدامها لأغراض مختلفة، وهذا ما جعل السوق الموازية لم يتأثر بشكل كبير بعملية الانتقال من نظام العملات الأوروبية المتعددة إلى نظام الاورو، إضافة إلى الاستمرار في تخفيض قيمة الدينار خلال شهري ديسمبر 2002 وجانفي 2003 الذي ساهم في الإبقاء على التقارب النسبي بين السعرين.

منذ2005، بدأت الجزائر في تنويع العملات ما أدى إلى التصدي لتقلبات سعر الصرف بين الأورو والدولار، حيث أن بنك الجزائر اتخذ سياسة التعويم الموجه للدينار مقابل العملات الأجنبية كما قام البنك بتثبيت سعر الصرف في السداسي الثاني من سنة 2008 في ظرف شهدت فيه أكبر اقتصاديات الدول تقلبات جد هامة في عملاتها المحلية.

وعلى الرغم من التقلبات الحادة في الأورو والدولار الأمريكي التي شهدتها سنة 2011، فإن تدخل بنك الجزائر في سوق الصرف ما بين البنوك سمحت بالمحافظة على استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري في سوق الصرف بين البنوك سمحت بالمحافظة على استقرار سعر الصرف وبقائه في حدود المستوى التوازني، ومنذ منتصف سنة 2014 حدث انخفاض كبير في سعر البترول مما أدى إلى تخفيض صرف الدينار مقابل الدولار، ويرجع هذا التخفيض إلى اعتماد الدولة سياسة تخفيض الدينار لتغطية العجز في ميزان المدفوعات وزيادة الإيرادات حتى تتمكن الدولة من تخفيض قيمة العجز والوفاء بالأجور، رغم أن سعر صرف الدولار انخفض مقابل العملات الأجنبية الأخرى إلا أن اعتماد الجزائر على مورد البترول كمورد وحيد أثر بدرجة كبير على استقرار سعر الصرف في الجزائر. **(بوسيس ، 2021، الصفحات 112-113)**

الخاتمة:

ومن خلال هذه الدراسة لاحظنا أن نظام الصرف الدينار الجزائري شهد تطورات هامة منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا، وهذا راجع بشكل كبير للظروف الاقتصادية والسياسية التي مرت بها الجزائر، فكان لكل مرحلة من المراحل تأثيرا واضحا على الاقتصاد الجزائري، فبعد الاستقلال تم ربط العملة بالفرنك الفرنسي، ثم لجأت الجزائر إلى ربط عملتها على أساس سلة من العملات، تبنت برنامج التعديل الهيكلي في (1994-1998) من أجل اقتصاد السوق والانفتاح على العالم الخارجي، وتم اصلاح نظام سعر الصرف وتبني نظام التعويم المدار سنة 1995 وطبق سنة 1996 وأصبح سعر

الصرف الدينار الجزائري يخضع الى قوى العرض والطلب الذي تمارسه البنوك بما فيها بنك الجزائر والمؤسسات المالية الى غاية يومنا هذا.

قائمة المراجع:

Central Bank of Srilanka;. (2006). *Exchange rate, pamphlet series.*

Maurice , O., & Paul , R. (2003). *Economie internationale.* Paris, French: Pearson éducation.

.القاهرة, مصر: منشأة المعارف .*(سوق الصرف الأجنبي(ماهيته، مدركاته الأساسيى وتطوره* .(2004) .الحمزاوي, م. ك

أثر سعر الصرف على الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات(دراسة .(08 08 ,2024) .سحانين, ا & .,بلخير , ف .517 ,(02)*18 ,مجلة دراسات اقتصادية* .(ARDL قياسية باستخدام منهجية

تطور قيمة الدينار الجزائري في ل الاصلاحات الاقتصادية وأثرها على بعض .(01 08 ,2017) .خليف , ع & .,بن سمينة, د .26 ,(02)*33 ,مجلة الحقوق والعلوم الانسانية- العدد الاقتصادي* .المتغيرات الاقتصادية

في دراسة أثر سعر الصرف على Midas استخدام الترددات الزمنية المختلفة .(30 09 ,2022) .جرفي , ز & .,بن مرزوق, ن -75 ,(02)*07 ,مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة* .احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 2010-2020 76.

أطروحة دكتوراه في .(أثر تقلب سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات خل الفترة (2000-2019 .(2021) .بوسيس , س .العلوم الاقتصادية, جامعة البويرة - الجزائر .109 ,*العلوم الاقتصادية*

اشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية - دراسة حالة نظام .(2013) .جعفري , ع ,*مذكرة ماجستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي* .(سعر الصرف في الجزائر للفترة (1990-2010 .جامعة بسكرة .102-101

مجلة الدفاع .سياسة سعر صرف العملة التجربة اللبنانية والدور المطلوب من هذه السياسة .(تشرين الأول ,2002) .داغر, أ .6 ,(01)*02 ,الوطني*

أطروحة دطتوراه .(أثر تقلبات سعرر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها(دراسة حالة الجزائر .(2015) .دوحة, س .الجزائر: جاامعة بسكرة .162-161 ,*في العطلوم التجارية: تخصص تجارة دولية*

) تقلبات أسعار صرف الدولار وانعكاسها على عائدات الصادرات النفطية في العشرية الأخيرة لكل من .(2017) .سهلي , ر ,*أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية- تخصص علوم اقتصادية* .الجزائر، ليبيا، الامارات، السعودية) دراسة مقارنة .العلوم الاقتصادية, الجزائر: جامعة الشلف .66

قياس أثر سعر صرف الدينار - الدولار على احتياطات الصرف الاجنبي باستخدام .(10 11 ,2021) .بكوش, ك & .,شرفاوي, م .56-57 ,(03)*04 ,مجلة الاقتصاد والبيئة* .(حالة الجزائر 1964-2019) ARDL نموذج

.الاسكندرية, مصر: دار الجامعية .*إقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات* .(2016) .عبد المطلب, ع

أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائري دراسة تحليلية للفترة .(30 04 ,2022) .زحاف , ح & .,عسول, م .06 ,(01)*02 ,مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والادارية* .(الممتدة (2000-2014

.الجزائر, الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية .*(مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييميه* .(2003) .قدي, ع

علاقة سعر الصرف الحقيقي بالتضخم، دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2021 باستعمال نموذج .(31 08 ,2023) .قندوز, ه
.Ardl .*مجلة البشائر الاقتصادية* ,*09*(02), 508

مجلة ."لعوامل المؤثرة في سعر الصرف في ظل نظام التعومي"دراسة بيانية .(15 06 ,2019) .غياط, ش & ,.مساعدية, ج
.*دراسات العدد الاقتصاد* ,*10*(02), 38

,(03)*03* ,*مجلة التكامل الاقتصادي* .تطور نظام سعر صرف الدينار الجزائري .(30 09 ,2015) .بن سعيد , م & ,.هداجي, ع
.67-68